جامعة القاهرة
مركز البحوث والدراسات السياسية
CENTER FOR POLITICAL RESEARCH AND STUDIES

الليبرالية الجديدة

أعمال الندوة المصرية - الفرنسية السادسة
١٨ - ٢٠ مايو ١٩٩٥

أحمد الرشيدى
آلان روسيون
إليزابيث لونجيناس
إيمان فرج
جان نويل ڤيرييه
علا أبوزيد
فيليب فارج
نيڤين عبدالمنعم مسعد
أسامة الغزالى حرب
السيد يسّ
أمانى قنديل
برنارد بوتيقو
سارة بن نفيسة
فرانسواز كليمان
مصطفى كامل السيد
وحيد عبدالمجيد

تحرير

أ. د. نازلى معوض أحمد

المبحث الثالث

أزمة الحكم والمعارضة فى نظام تعددى مقيد: حالة مصر

د. وحيد عبدالمجيد

تحول النظام السياسى فى مصر، منذ منتصف السبعينات، بإتجاه النمط التعددى المقيد، ويعتبر هذا النمط امتدادا للنمط السلطوى، عندما تتفاقم أزمته فيضطر لاجراء انفتاح سياسى جزئى. ولذلك يبدو النظام التعددى المقيد، فى مرحلته الأولى على الأقل، كنظام ادارة أزمة مركبة هى مزيج من ازمة الشرعية وأزمة المشاركة وأزمة التوزيع، فضلا عن ازمة التكامل القومى فى بعض الحالات. فحين يعجز النظام السلطوى عن الحفاظ على شرعيته او تجديدها، ولا يستطيع مواصلة كبت التعدد والاستمرار فى مصادرة استقلال النظم الفرعية، يلجأ لانفتاح سياسى جزئى يتوازى عادة مع انفتاح اقتصادى جزئى ايضا.

وتتباين حالات النمط التعددى المقيد وفقا لمدى الانفتاح السياسى وقابليته للتوسع تدريجيا او جموده وركوده، وبالتالى مدى ما يتيحه من استقلالية للنظم الفرعية عن نظام الحكم، فكلما اتسع نطاق الانفتاح السياسى، أو كان قابلا للتوسع، تتزايد فرص التحول تدريجا من النمط التعددى المقيد الى النمط الديمقراطى. لكن تدل التجربة حتى الان على انه باستثناء حالات عدة فى امريكا اللاتينية، مازال النمط التعددى المقيد بعيدا عن ان يطلق ديناميات التحول الى الديمقراطية.

وكانت حالة الجزائر هى الحالة العربية الوحيدة التى اقتربت من مشارف هذا التحول فى بداية التسعينات. لكن غياب التفاهم العام على قواعد اللعبة ادى الى تصادم بين مشروعين متعارضين نتيجة الانقسام الثقافى- الحضارى العميق. فكانت الانتكاسة الكبرى، التى ألقت بظلالها على حالات أخرى للتعددية المقيدة فى العالم العربى تعانى من ازمات متفاوتة، ومنها حالة مصر.

ومع ذلك، كانت أزمة النمط التعددى المقيد فى مصر سابقة على الانتكاسة الجزائرية، وتقدم هذه الورقة محاولة لفهم أزمة هذا النمط فى مصر، بدءا بإطلالة سريعة على طبيعته بشكل عام.

أولا: طبيعة النمط التعددى المقيد:

قلنا إن النمط التعددى المقيد هو نتاج لتفاقم أزمة النمط السلطوى، الى الحد الذى يجيز النظر الى النظام التعددى المقيد باعتباره نظام ادارة ازمة، لكن لا يعنى ذلك أنه مجرد نظام انتقالى، او صورة اخرى من صور النظام السلطوى، الا اذا أخذنا بالتصنيف الاختزالى الذى يختزل النظم السياسية المعاصرة الى نظم ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية.

وحتى فى ظل هذا التصنيف الاختزالى، من المفترض أنه يوجد خط متصل له نهايتان احداهما للنظام الديمقراطى، والاخرى للنظام الشمولى. وبالتالى يصبح النمط السلطوى نمطا قائما بذاته. لكن ظل هناك اتجاه غالب فى حقل السياسة المقارنة لا يميل الى اعتباره كذلك. فهو اما نمط انتقالى بين الشمولية والديمقراطية، كما عند كثيرين مثل يوجين ميهان فى دراسته عن دينامات الحكومة الحديثة (١٩٦٦) اوروسيكن فى مقدمته لعلم السياسة (١٩٨٨) بل وحتى عند كولمان فى دراسته عن النظم السياسية فى المناطق النامية، ضمن الكتاب الذى شارك فى تحريره مع ألموند (١٩٦٦).

ويبدو أن هذا التصنيف الاختزالى تأثر بدرجة ما بروح الحرب الباردة الدولية، والصراع بين المعسكرين الديمقراطى والشمولى. ولذلك قليلا ما نظر الى النظام السلطوى الذى ساد العالم الثالث على انه نمط قائم بذاته يرقى الى مستوى أهمية النمطين الديمقراطى والشمولى.

ومع ذلك، فقد تبين أن النظام السلطوى أكثر قدرة على الاستمرار من النظام الشمولى، كونه اكثر مرونة مما يتيح فرصة لتطويره من داخله عندما تتفاقم أزمته، بخلاف النظام الشمولى الذى ينهار تحت وطأة أزمته.

ودون الدخول فى تفاصيل، ينطوى النمط السلطوى على قدر محدود من الاستقلال للنظم الفرعية عن نظام الحكم، مما يوفر فرصة لزيادة مساحة استقلال بعضها حين تتفاقم أزمته، بينما يفتقد النمط الشمولى لهذه الامكانية. ولذلك فغالبا ما يكون مآل النظام الشمولى الى الانهيار واخلاء الطريق اما لنظام ديمقراطى تتفاوت امكانات استقراه. او الى فوضى شاملة. أما النظام السلطوى فغالبا ما يستطيع التحول من داخله، باتجاه نظام تعددى مقيد تتباين فرص تطوره تدريجيا الى نظام ديمقراطى. ويمكن تفسير ذلك بأن النظام السلطوى غالبا ما لا يفرض سيطرة محكمة على جميع أوجه النشاط الانسانى. فهو يترك بعض جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأفراد، لكن فى اطار تنظيم تراتبى تحت قيادة نخبة قليلة العدد يعلوها عادة حاكم فرد، وفى ظل سيادة قيم الأمر والطاعة والانضباط.

وهذه فى الواقع هى القاعدة التى يقوم عليها تصنيف النظم السياسية الى ديمقراطية وشمولية وسلطوية وتعددية مقيدة. وتتمثل هذه القاعدة فى مدى استقلال أو الحاق النظم الفرعية (النظام الحزبى- الاعلامى- الادارى- القانونى.. الخ).

فالنظام الديمقراطى هو الذى يتيح أعلى درجة من استقلال النظم الفرعية والنظام الشمولى هو الذى يكاد ينعدم فيه أى قدر من الاستقلال، حيث تكون النظم الفرعية ملحقة بنظام الحكم. أما النظام السلطوى فهو الذى يسمح بدرجة دنيا من الاستقلال لبعض النظام الفرعية وتزداد هذه الدرجة فى النظام التعددى المقيد، بشكل متفاوت.

ووفقا لتلك القاعدة، يمكن اعتبار النظام السلطوى والنظام التعددى المقيد نظامين قائمين بذاتهما. ففى ظل النظام السلطوى، يوجد قدر محدود من الاستقلال لبعض النظم الفرعية، لكن فى اطار تنظيم تراتبى صارم فى بعض الحالات وأقل صرامة فى حالات أخرى، ورخو فى حالات ثالثة. واذا اعتبرنا النظام السلطوى نمطا قائما بذاته ومختلفا عن النظام الشمولى، يجوز أن نعتبر النظام التعددى المقيد كذلك قائما بذاته ومتمايزا عن النظام السلطوى رغم أنه امتداد له ونتاج حدوث انفتاح سياسى جزئى فيه.

ففى النظام التعددى المقيد، يزداد استقلال بعض النظم الفرعية، ويحدث تطور جزئى فى ديناميات التفاعل السياسى، ويتوفر احترام نسبى متفاوت لحقوق الانسان.

ويمكن اجراء هذه المقارنة الاولية بين النمط السلطوى والنمط التعددى المقيد

	النمط السلطوى	النمط التعددى المقيد
النظام الحزبى	* نظام حزب واحد أو نظام لا حزبى * حظر انشاء احزاب سياسية، أو السماح ببعضها وادماجها فى كيان يهيمن عليه الحزب الحاكم	* تعدد حزبى محكوم من أعلى * قيود على تأسيس الاحزاب وعلى أنشطتها
الانتخابات	* غير تنافسية تجرى بين مرشحى الحزب الواحد أو من يجيز هذا الحزب ترشيحهم من المستقلين، أو بين مرشحين مقبولين من نظام الحكم فى حال عدم اعتماده على قاعدة حزبية. * لا تتوفر حرية التصويت، وتكون النتائج معروفة سلفا	* شبه تنافسية. ويتوقف مدى التنافس على توفر الضمانات الانتخابية. * تجرى بين مرشحين لاحزاب متعددة ومستقلين فى معظم الاحيان. * تتأثر حرية التصويت بالقيود والضغوط وأعمال التزوير. * فوز الحزب الحاكم وأحزاب السلطة بالاغلبية هو المحسوم سلفا.
المشاركة السياسية	* محدودة تتحكم فيها آليات التعبئة * متأثرة بعدم ثقة الناخبين فى جدواها	* تزداد جزئيا، لكن تظل خاضعة لمؤثرات الترهيب والترغيب وانتقاد الثقة.
النظام الاعلامى	* سيطرة كاملة عليه.	* استثناء الصحافة من السيطرة وتمتعها بقدر معقول من الحرية.
الهيئة التشريعية	* أداة شكلية للموافقة الآلية.	* تظلل اداة شكلية للموافقة، لكنها تصبح ساحة للتفاعل وتتردد فيها بعض أصداء الجدل العام عندما يوجه تمثيل للمعارضة فيها.
النظام القضائى	* يفتقد للاستقلال بدرجات متفاوتة، تصل فى ذروتها للالحاق التام.	* يكتسب القضاء الطبيعى قدرا ملموسا من الاستقلال، لكن تجرى موازنة هذا الاستقلال عن طريق القضاء الاستثنائى.

وعلى هذا النحو، يبدو أن أهم ما يميز النظام التعددى المقيد بالمقارنة مع النظام السلطوى هو:

- تعدد حزبى محكوم من أعلى.
- تنافسية مقيدة.
- حرية معقولة للصحافة
- اكتساب الهيئة التشريعية قدرا محدودا من الحيوية.
- استقلال ملموس للقضاء العادى.

ويرتبط هذا الفارق بتغير نسبى فى دور نظام الحكم. ففى كل من النظامين، يظل نظام الحكم هو محور النظام السياسى. لكن دوره فى توجيه المجتمع نحو غايات ومثل معينة فى اطار النمط السلطوى ينحصر فى ظل النمط التعددى المقيد. ومع ذلك يبقى النمطان متماثلين من حيث احتكار السلطة، نتيجة الاستمرار فى استبعاد التداول عليها. وعندما يبدأ الاتجاه الى هذا التداول. يكون النمط التعددى المقيد قد عرف طريقه نحو الانتقال للديمقراطية.

ومعنى ذلك انه فى النمط المقيد، يظل نظام الحكم هو المتغير المستقل، والمجتمع أو النظام الاجتماعى هو المتغير التابع، كما فى النظام السلطوى وكذلك فى النظام الشمولى، وبعكس النظام الديمقراطى، وفقا لتمييز دافيد أبتر الشهير فى دراسته عن التغيير السياسى (١٩٧٣).

ففى النظام الديمقراطى وحده تصبح الحكومة متغيرا تابعا، حيث تكون الهيئة الناخبة هى مصدر السلطة. وهذا هو اساس منهج ابتر الذى يعتبر ما يفرزه المجتمع من مطالب وضغوط ومؤثرات بمثابة مدخلات يتعامل معها نظام الحكم الديمقراطى عبر ما يتخذه من قررات وسياسات (مخرجات). أما فى النظامين السلطوى الشمولى، فإن الحكومة نفسها هى التى تصنع المدخلات من خلال احتكارها لتحديد الأهداف التى تسعى الى تحقيقها وتكون المخرجات هى ما تحدثه من تغيير منظم فى المجتمع باتجاه مثال معين. وفى النظام التعددى المقيد يظل نظام الحكم محتكرا للسلطة، لكن ينحسر دوره فى توجيه المجتمع الى غايات معينة، ويصبح اكثر ميلا للبراجماتية واكثر انفتاحا

على المجتمع بشكل نسبى، واكثر تعرضا للضغوط التى يتعامل معها بشكل ديمقراطى حينا وبشكل سلطوى أحيانا.

ولذلك يؤدى بقائه دون أن يتسع انفتاحه الى بروز وتزايد أزمته، التى تتبلور عندئذ فى عدم الانسجام بين نظام الحكم والنظام السياسى. ففى النمط السلطوى، يحدث هذا الانسجام قسرا من خلال كبت وحظر التعددية وقمع المعارضين والحاق السلطتين التشريعية والقضائية بالسلطة التنفيذية.

وتبدأ أزمة النمط السلطوى فى الظهور والتفاقم عندما تصعب مواصلة ضمان الانسجام القسرى بين نظام الحكم والنظام السياسى. ولذلك يصبح الانفتاح السياسى الجزئى ضروريا لادارة هذه الازمة، ومن ثم التحول الى النمط التعددى المقيد.

لكن احتفاظ نظام الحكم فى هذا النمط بطابعه السلطوى- بدرجات متفاوتة من حالة لاخرى- واصراره على الاستمرار فى ذلك يضعه فى حالة عدم انسجام مع النظام السياسى التعددى بما يشتمل عليه من احزاب تسعى للحد من السلطوية معتمدة على هامش الحرية المتاح، ومصطدمة بالسقف المنخفض لهذا الهامش. ومن هنا يواجه نظام الحكم ضغوطا من داخل النظام السياسى نفسه.

ولذلك يعد التمييز بين نظام الحكم والنظام السياسى على هذا النحو مدخلا مهما لفهم أزمة النمط التعددى المقيد.

إنها الأزمة الناجمة عن عدم الانسجام بين نظام حكم ذى طابع واحدى ويصر على الاحتفاظ بهذا الطابع وبين نظام سياسى يتسم بالتعددية رغم القيود عليها. ولذلك يحدث التوتر بين نظام الحكم وبين المعارضة التى تقف على هامش النظام السياسى، وقد لا يتاح لقطاعات منها حتى الوقوف على هذا الهامش. ورغم ما قد يبدو لأول وهلة من أن أزمة النمط التعددى المقيد هى على هذا النحو أزمة نخبة الحكم، فغالبا ما تعانى المعارضة من أزمة لا تقل حدة، كما سيتضح فى الحالة المصرية. وتتفاقم أزمة هذا النمط عندما لا تكون نخبة الحكم والمعارضة موحدة ثقافيا، أى حين تكون منقسمة حول الاختيار الثقافى

الحضارى. ففى هذه الحالة يتقاطع الصراع حول ذلك الاختيار مع الصراع بين محاولة نظام الحكم الحفاظ على الوضع القائم ومحاولة المعارضة تغييره فى اتجاه الديمقراطية.

ولا سبيل لحل هذا الصراع المركب إلا اذا نجحت الجماعة السياسية فى الحكم والمعارضة فى التوصل الى تفاهم او تراضى عام حول صيغة لتجاوز الانقسام الثقافى وحول صيغة للتحول التدريجى الى الديمقراطية. وتفيدنا فى ذلك النظريات التى تركز على دور الجماعة السياسية فى انجاز هذا التحول. ويمكن الاشارة الى نظريتين تأسيسيتين فى هذا المجال.

الأولى نظرية روبرت دال التى تتخلل العديد من أعماله، وخاصة مؤلفه عن البوليارکية (١٩٧١). وهى تعطى أولوية لقدرة الجماعة السياسية على تجاوز الانقسامات الجوهرية التى تهدد استقرار النظام الديمقراطى بما يوفر نوعا من «الأمن المتبادل» بين عناصر هذه الجماعة، ويتيح ارساء تقاليد التكيف والتعاون والمساومة والثقة. ولا يمكن التطلع الى ذلك فى مستهل التحول الديمقراطى الا اذا كانت مساحة التوافق والتفاهم أوسع من مساحة الصراع. فالتحول الى الديمقراطية يصبح صعب المنال طالما كانت هناك أهداف ومصالح وقيم شديدة الاختلاف.

والثانية نظرية دانكورت روستو فى دراسته عن التحول الى الديمقراطية فى مجلة السياسات المقارنة (ابريل ١٩٧٠)، والتى طورها بعد ذلك فى الكتاب الذى حرره بالاشتراك مع كينيث يول اريكون عام ١٩٩١، ويتمثل الاسهام الجوهرى لهذه النظرية فى ابراز الأهمية القصوى لقدرة الجماعة السياسية على الادراك المتبادل للخطر الناجم عن الانقسام. فعندما تتوفر هذه القدرة، يصبح خيار التفاهم على قواعد اللعبة ضروريا، من منظور ادراك كل طرف ان تكلفة إخضاع خصومه تفوق تكلفة التفاهم معهم والتعاون لأجل تنظيم التنافس فى اطار دستورى وتعالج هذه النظرية مسألة التفاهم على أسس تنظيم التنافس باعتبارها تسوية تنجم عن عملية تفاوضية بالمعنى الدقيق، وبما تنطوى عليه من مساومة وتنازلات متبادلة لخفض حدة الصراع وزيادة مساحة الانفاق والاجماع، وبوصفها عملية تكيف متبادل تنتج عن إدراك مخاطر غياب التفاهم العام.

وينسجم اسهام هاتين النظرتين مع الفكرة التى طرحها ألموند وڤيربا فى دراستهما عن الثقافة المدنية (١٩٦٣)استنادا الى التجربة التاريخية البريطانية، التى قدمت نموذجا للتكيف المتبادل بين القوى الارستقراطية والملكية بثقافتها التقليدية وبين الفئات التجارية والصناعية الصاعدة بثقافتها العلمانية. فقد رأى الموند وفيربا أن ما برز من عملية التكيف المتبادل كان ثقافة ثالثة، ليست تقليدية ولا حديثة بل مشتركة بينهما، ثقافة تعددية ترتكز الى تبادل الافكار والاقتناع، أى ثقافة اجماع وتنوع فى آن معا.

لكن اسهام النظريتين التأسيسيتين المذكورتين يتمثل فى طرح آليات لتحقيق التكيف فى اطار عملية تفاعل اكثر تعقدا وصعوبة فى العالم المعاصر، وخاصة فى البلاد التى تشهد انقساما ثقافيا حادا (اسلاميا- علمانيا أو شبه علمانى) مثل مصر. ووفقا لهذا الاسهام لا يشترط ان يصل التكيف المتبادل الى حد نشوء ثقافة ثالثة، وأنما يكفى التفاهم على مقومات أساسية للنظام الديمقراطى وعلى قواعد اللعبة لاطلاق ديناميات التحول، بما يتيح خفض مستوى الصراع من مواجهة بين مشروعين ايديولوجين كليين متنافرين، الى تنافس على سياسات وبرامج محددة.

لكن يقتضى ذلك توفر قدر معقول من النضج والحكمة والالتزام بالديمقراطية لدى أطراف الجماعة السياسية، على النحو الذى ابرزه اسهام جوان لينز حول انهيار النظم الديمقراطية (١٩٧٨)، واسهام جون هيجلى ومايكل بيرتون بشأن تسويات النخبة (١٩٨٧)، وبخصوص دور النخبة فى التحول الديمقراطى (١٩٨٩). فمن خلال هذه الاسهامات، تبرز أهمية قدرة الجماعة السياسية على الارتفاع الى مستوى مواجهة الحظر الناجم عن انقسامها، وإمكانية تجاوز هذا الخطر من خلال عمليات تسوية تفاوضية.

فإذا افترضنا ان هناك ثلاثة أنماط من حيث بنية الجماعة السياسية (جماعة غير موحدة أو جماعة موحدة ايديولوجيا، أو جماعة موحدة بالتراضى والتفاهم)، فإن الاخيرة وحدها هى التى تستطيع وضع الاسس اللازمة لبناء نظام ديمقراطى قابل للاستقرار، من خلال تسوية تفاوضية تقود الى تفاهم ديمقراطى ينطوى على التزامات متبادلة واجراءات لبناء الثقة فى اطار التكيف المتبادل.

ويمثل عجز الجماعة السياسية المصرية، فى الحكم والمعارضة، عن الارتفاع لمستوى مواجهة الخطر الناجم عن انقساماتها الجوهرية أهم عوائق حل أزمة النمط التعددى المقيد. ولنتابع ذلك بعد مناقشة أزمة كل من نخبة الحكم والمعارضة فى مصر.

ثانيا: أزمة نخبة الحكم فى مصر:

تنبع أزمة النمط التعددى المقيد، كما سبق، من عدم الانسجام بين نظام الحكم الذى يظل محتفظا بقدر كبير من طابعه السلطوى، وبين النظام السياسى الذى يحمل ملامح تعددية، ويؤدى ذلك الى تناقض بين محاولة نخبة الحكم الحفاظ على الوضع القائم، وبين محاولة المعارضة تغييره من خلال اصلاح ديمقراطى.

ولا مخرج من هذه الازمة، فى الشق المتعلق بموقف نخبة الحكم، إلا بقبول هذه النخبة تحقيق التغيير تدريجيا من خلال التوسع المتدرج فى الانفتاح السياسى. أما اصرارها على رفض أى تغيير، فيؤدى بها الى الانغلاق ومن ثم تفاقم ازمة النمط التعددى المقيد.

ومن أهم العوامل التى تدفع نخبة الحكم فى هذا النمط للتشدد ازاء التغيير ضعف قاعدتها السياسية، وبالتالى تخوفها من نتائج تغيير يقود لادخالها فى تنافس مع المعارضة. وعندما يكون الفساد منتشرا يصبح عاملا اضافيا يدعم تخوف نخبة الحكم مما يمكن أن يترتب على التوسع فى الانفتاح السياسى. ويظهر تأثير هذين العاملين فى الحالة المصرية، خاصة وأن ضعف بنية الحزب الحاكم لا يتيح الاعتماد عليه لاجراء تغيير تدريجى بمعدلات يمكن لنخبة الحكم ضمان التحكم فيها. ويزداد تأثير هذا العامل حين يكون بعض اطراف المعارضة فى وضع يؤهلهم لإظهار التفوق على الحزب الحكم. وهناك اعتقاد فى أن التيار الاسلامى الرئيسى فى مصر (تيار الاخوان المسلمين) مؤهل لذلك بسبب قدراته التنظيمية والتعبوية واعتماده على خطاب مؤثر فى وجدان قطاع معتبر من الناخبين. لكن الأهم من ذلك أن هذا التيار يطرح بديلا لم يختبر، ويقدمه بشكل شديد العمومية ومحاط بالغموض، ويمكن أن يلقى استجابة كتعبير عن الاحتجاج على أداء نظام الحكم.

فالقوة التى يعتقد أن المعارضة الاسلامية السياسية تتمتع بها ليست قوة ذاتية فى المقام الأول، بقدر ما هى نتاج سوء أداء نظام الحكم وضعف قاعدته السياسية الحزبية، إضافة إلى ضعف احزاب المعارضة الرسمية العلمانية وشبه العلمانية، مما قد يجعلها بعيدة عن أن تصبح عامل توازن بين نظام الحكم والمعارضة الاسلامية.

لكل يظل هزال الحزب الحاكم أهم مصدر لأزمة نخبة الحكم، وأحد أهم عوامل مأزق النمط التعددى المقيد فى مصر. فوجود حزب حكم قوى وقادر على خوض تنافس مفتوح اعتمادا على تنظيمه وكوادره ودوره، وليس استنادا الى الجهاز الادارى للدولة، شرط مهم لتحريك الركود السياسى الذى يخيم على النمط التعددى المقيد فى مصر. فعلى مدى ما يقرب من عقدين، ظل الحزب الحاكم امتدادا للتنظيم السياسى الواحد السابق على التعددية المقيدة. واخفقت المحاولة المبكرة التى قام بها أنور السادات لبناء حزب حاكم يتسم بالفاعلية والدينامية. فقد اعلن عام ١٩٧٨ عدم رضائه عن أداء (حزب مصر العربى الاشتراكى) الذى كان أول حزب حاكم فى بداية التحول للتعددية المقيدة. وكان شعار (النزول الى الشارع السياسى) الذى رفعه حينئذ تعبيرا عن ادراكه لجوهر الخلل البنائى فى ذلك الحزب، وهو طابعه الفوقى – الشللى– الادارى ومن ثم عجزه عن الفعل والتأثير والمنافسة، واعتماده على جهاز الدولة. كما كان بحثه عن عناصر جديدة من خارج الحلقة الضيقة لنخبة الحكم والادارة، من أجل تشكيل الحزب الوطنى الديمقراطى، تعبيرا عن ادراكه مساوىء الاعتماد على تلك النخبة التى تكونت فى ظل النمط السلطوى وتمرست بأساليب التنظيم الواحد.

لكن اخفقت المحاولة بأسرع مما كان متوقعا، ولم تجد تلك العناصر «القديمة» صعوبة فى استعادة السيطرة على الحزب الحاكم «الجديد» الذى لم يتغير فيه سوى اسمه. وجرت محاولة اخرى أقل جدية وأهمية لتطوير أداء هذا الحزب، بدون اصلاح هيكلى، خلال الفترة التى تول فيها د. فؤاد محيى الدين أمانته العامة فى مستهل رئاسة حسنى مبارك له (يناير ١٩٨٢– يونيو ١٩٨٤). لكنها كانت محاولة جزئية محدودة، وانتهت بوفاة صاحبها فى يونيو ١٩٨٤، لتعود أوضاع الحزب الى ما كانت عليه بل ولاسوأ مما كانت. وتصدرته قيادة تفتقد الى أية رؤية سياسية، وتتسم بالجمود والتخوف من أى تغيير،

وتمثل مزيجا من بيروقراطية الدولة وعناصر التنظيم الواحد فيما قبل التعددية المقيدة. ولذلك تزايد ركود الحزب، وأصبح بناؤه التنظيمى اكثر ترهلا، ومن ثم اشتد اعتماده على الجهاز الادارى للدولة.

وفى ظل تفاقم ازمة المعارضة وانقسامها وعجزها عن التأثير، كما سيتضح، يصبح اصلاح الحزب الحاكم وبث قدر من الحيوية فيه أحد شروط الخروج من ازمة النمط التعددى المقيد فى مصر. وفضلا عن أهمية وجود حزب حاكم قوى بذاته، لا باعتماده على جهاز الدولة، يستلزم التحول الديمقراطى تطور نخبة الحكم فى استقلال نسبى عن نخبة الادارة.

وعندئذ فقط يمكن التطلع الى فك الارتباط بين الحزب الحاكم والجهاز الادارى للدولة، وتحقيق انفتاح هذا الحزب على الجماعة السياسية والثقافية الحافلة بالعناصر المستقلة عن الاحزاب. وهذه احدى حالتين تكتسب فيهما دعوة المعارضة للفصل بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الحاكم اية جدية. أما الحالة الاخرى. فهى ان تتمكن احزاب وقوى المعارضة من تجاوز ازمتها، وتدرك بحيث حرب المرجعيات «المنغمسة فيها»، وتسعى الى بناء تفاهم عام على قواعد اللعبة، من خلال تسوية تاريخية للانقسام الثقافى (الاسلامى- العلمانى وشبه العلمانى).

أما الفصل بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الحاكم فى غير هاتين الحالتين فلا يقود الا لمزيد من اضعاف هذا الحزب، فى الوقت الذى لا يتوفر تفاهم على قواعد اللعبة يهيىء المناخ اللازم للتقدم نحو تداول السلطة فى اطار ديمقراطى. ومع ذلك تبدو الحالتان السابقتان مترابطتين الى حد كبير.

فمن الصعب تصور أن تدرك نخبة الحكم ضرورة اصلاح الحزب الوطنى الا اذا واجهت تحديا مدخله قدرة احزاب المعارضة على التفاهم على قواعد اللعبة، من خلال تسوية الانقسام الثقافى الذى يشطرها الى طرفين متناقضى الاهداف على نحو تستحيل معه ان تشكل المعارضة تكتلا ديمقراطيا ضاغطا على نخبة الحكم.

ومعنى ذلك أن أزمة المعارضة تغذى فى الواقع ازمة نخبة الحكم، مما يؤدى الى تفاقم ازمة النمط التعددى المقيد فى مصر. فتستطيع نخبة الحكم، والحال هكذا، ان

تتعايش مع الازمة مستثمرة عجز المعارضة وانقسامها، ومستفيدة من الاستقطاب الثقافى الذى يؤدى تزايده الى تأييد فريق من المعارضة العلمانية لنظام الحكم تحت شعار مواجهة الارهاب.

ويؤدى ذلك الى تزايد ميل نخبة الحكم للانغلاق، ورفضها للتغيير والتجديد على كل صعيد. وبدعم هذا الميل اكتساب بعض اقطاب نخبة الحكم السياسية والادارية مقادير هائلة من النفوذ كل فى موقعه، وارتباطهم بشبكات من المصالح المشروعة وغير المشروعة تتسم بالتداخل والتقاطع.

وعندما يكون التغيير مستبعدا الى هذا الحد يصبح التطلع لاصلاح هيكل الحزب الحاكم وتجديد دماءه امرا بعيد المنال. وبدون هذا الاصلاح والتجديد، لن تكون نخبة الحكم مستعدة لحمل اى مشروع للتحول الديمقراطى التدريجى، مهما كان بطيئا. ومعنى ذلك ان يتواصل الركود السياسى وما يقترن به من توترات قابلة للاحتدام مع الوقت. ويصبح الخيار الوحيد لدى نخبة الحكم هو المناورة لكسب الوقت دون افق واضح للمستقبل، اى ادارة الازمة فى تفضيلاتها وجزئياتها الصغيرة يوما بيوم، الا فى كليتها وشمولها.

فهناك منهجان رئيسيان امام نخبة الحكم من اجل ادارة كلية لازمتها وازمة النمط التعددى المقيد فى مصر عموما: احدهما هو الاتجاه لاصلاح ديمقراطى تدريجى بطىء لكن مطرد، بدءا باعادة ترتيب أوضاع نخبة الحكم وحزبها. والاخر هو الارتداد عن النمط التعددى المقيد أو فرض مزيد من القيود عليه وفقا للنموذج التونسى، أى توجيه ضربة شاملة للمعارضة الاسلامية وضبط اداء المعارضة العلمانية وشبه العلمانية. لكن اذا كانت نخبة الحكم غير مستعدة للمنهج الاول، خاصة وان اداء احزاب وقوى المعارضة لا يحفزها عليه، فيبدو انها ليست مطلقة اليد فى اللجوء للنهج الثانى. فالساحة السياسية فى مصر اكثر تعقيدا منها فى تونس كما يصعب على نخبة الحكم تحمل تكلفة اساءة صورتها جذريا على الصعيد الدولى، خاصة وانها لا تواجه بعد تهديدا جوهريا يجعل فرض مزيد من القيود على التعددية امرا ضروريا.

ولذلك فالارجح انها ستواصل اسلوب إدارة الازمة فى جزئياتها واللجوء للمناورة بغية الحفاظ على الوضع القائم، عبر حزمة من سياسات المواجهة والاحتواء، مستثمرة فى ذلك ازمة المعارضة وحالة الانقسام الثقافى، ومعولة على دورها فى مواجهة الارهاب. ففى ظل المعطيات الراهنة، يمكن توقع أن تظل القوى والفئات الاكثر نفوذا فى نخبة الحكم غير راغبة فى احداث تغيير فى ملامح النمط التعددى المقيد بالزيادة او النقصان، الا بما هو ضرورى لفعالية سياسات المواجهة والاحتواء التكتيكية. وفى هذا السياق ستواصل الاعتماد على سيطرتها على عملية التشريع لسن وتعديل القوانين لخدمة تلك السياسات. كما ستواصل الاستناد الى الجهاز الادارى لضمان حصول الحزب الحاكم على أغلبية الثلثين فى الانتخابات النيابية، مع الاستمرار فى احتكار عملية تحديد قواعد اللعبة، بما يتيح لها تغيير هذه القواعد وفقا لمقتضيات الحال. كما يرجح تزايد اعتمادها على الاداة الأمنية فى مواجهة المعارضة الاسلامية السياسية، لا فقط المسلحة، لكن بشكل جزئى وانتقائى.

ثالثا: أزمة المعارضة فى مصر

يسهم تفاقم أزمة المعارضة فى تخفيف حدة أزمة نخبة الحكم. وقد بلغت أزمة المعارضة ذروتها فى السنوات الاخيرة نتيجة تزايد الانقسام بين شقيها الاسلامى من ناحية، والعلمانى وشبه العلمانى من ناحية اخرى، بعد تبديد الفرصة التى لاحت لايجاد تسوية تاريخية بينها خلال التنسيق بين الوفد والاخوان فى انتخابات ١٩٨٤.

ولا تعود ازمة المعارضة فى مصر الى طبيعة النمط التعددى المقيد فقط. فالمعتاد أن تركز المعارضة فى مصر. ودول أخرى تعرف هذا النمط، على القيود التى تعانى منها كتفسير لتردى أوضاعها وضآلة تأثيرها على مجرى التفاعلات السياسية.

لكن ترجع أزمة المعارضة، بجانب هذا العامل وعلى نحو يفوقه أهمية، الى ضعف تكوين الجماعة السياسية المصرية عموما من الناحية التاريخية. فرغم أن هذه الجماعة ليست حديثة النشأة، بالمقارنة مع دول أخرى، الا انها لم تتح لها فرصة للتطور الطبيعى. فقد بدأت ارهاصات تكوين هذه الجماعة خلال النصف الاول من القرن الماضى. لكن

ظل تطورها محتجزا حتى ستينات ذلك القرن. ولم تكد تزدهر نسبيا، وتنجح فى انتزاع أول نظام شبه ديمقراطى، حتى جاء الاحتلال البريطانى وأوقف تطورها من ناحية، وشوهه من ناحية أخرى فقد ترتب على الاحتلال هبوط وزن المسألة الديمقراطية فى جدول أعمال الجماعة السياسية المصرية الذى تصدره هدف الاستقلال الوطنى. وأسهم ذلك فى تشوه التجربة شبه الديمقراطية الثانية ٢٣ - ١٩٥٢، مما أتاح تقويضها لصالح نظام سلطوى أمعن فى هدم وتشتيت وتشويه الجماعة السياسية التى كانت موجودة فى بداية الخمسينات. وحال احتكار السلطة ومصادرة الحريات دون نشوء جماعة جديدة، حيث اعتمد النظام السلطوى على عناصر من الموظفين السياسيين، حتى اذا بدأ الانتقال للتعددية المقيدة أصبحت هذه العناصر هى قوام الحزب الحاكم المأزوم. أما احزاب المعارضة، فقد اتسمت بالهشاشة الى الحد الذى جعلها اقرب الى نوادى سياسية منها الى احزاب حقيقية. ورغم أن المعارضة الاسلامية السياسية بدت أكثر فاعلية، ونجحت فى ايجاد بعض الركائز الشعبية لها، الا انها لم تسلم من امراض المعارضة المصرية التى خلقت وفاقمت ازمتها.

كما أصبحت القوة النسبية للتيار الاسلامى السياسى مصدرا لمخاوف أحزاب المعارضة العلمانية وشبه العلمانية- بدرجات متفاوتة- نتيجة العجز عن اجراء حوار جدى بأفق تسوية تاريخية للانقسام الثقافى- الحضارى.

ورغم تعدد جوانب ازمة المعارضة المصرية سنركز هنا على جانبين رئيسيين: أحدهما يتعلق بأداء احزاب المعارضة الرسمية لوظيفتها الحزبية، والاخذ يرتبط بالعلاقة المأزومة بين المعارضة العلمانية وشبه العلمانية وبين المعارضة الاسلامية.

١ - أداء احزاب المعارضة الرسمية لوظيفتها الحزبية:

يدل أداء هذه الاحزاب على عدم وضوح الطابع الخاص لوظيفة الحزب فى نظام تعددى مقيد لدى قياداتها. ولذلك، فإن الانتقادات التى توجه لها عادة وتركز على ضعف هياكلها لا تنفذ الى جوهر ازمتها التى تتمثل فى قصور مفهومها للعمل الحزبى فى ظل التعددية المقيدة.

ففى النظام الديمقراطى، تقوم الاحزاب بوظيفة تجميع المصالح والتعبير عنها بحرية. لكن القيود الماثلة فى صميم بنية النظام التعددى المقيد لا تتيح قيام الاحزاب

بهذه الوظيفة إلا جزئيا، أى عند مستوى معين يفترض ان يرتفع تدريجيا كلما حدث تقدم فى اتجاه الديمقراطية. ولذلك فإن العمل على تحقيق هذا التقدم يعتبر أهم وظيفة للأحزاب فى هذا النمط من النظم السياسية. وبالتالى تتعاظم أهمية تلك الوظيفة، التى لا تعتبر مطروحة جوهريا على الأحزاب فى النظام الديمقراطى. فالمفترض ان تنشغل الأحزاب فى ظل التعددية المقيدة بالعمل على خلق وتدعيم المناخ العام اللازم لاستكمال التحول الديمقراطى، من خلال بلورة قواعد وأسس للعملية السياسية، وتأسيس تقاليد للحوار والتعايش والتفاعل الايجابى والمساومة والحلول الوسطية للخلافات الكبرى. وهذه أمور يصعب انجاز التحول الديمقراطى فى غيابها. لكن لم تقم أحزاب المعارضة بتلك الوظيفة لأن قياداتها تصورت ان هذا التحول يتحقق من خلال تكرار المطالبة به والالحاح عليه واتهام نظام الحكم بتعطيله، لا عن طريق تأسيس تقاليد ديمقراطية فى الممارسة السياسية. ويؤدى ذلك إلى تهافت فى خطاب هذه الاحزاب بشأن الاصلاح الديمقراطى وحول التغيير، فيما يغيب الفعل الواعى بوظيفتها فى هذا المجال. انه خطاب ينطوى على أعطاب بنيوية، تظهر أعراضها فى طابعه الاختزالى المثالى الارادوى، مما يجعل مضمونه مطبوعا بفقر شديد، ويضع علامات استفهام على جدية رهاناته السياسية. كما يعكس هذا الخطاب استعجالا ونفاذ صبر ناجمين عن افتقاد القدرة على طرح برنامج زمنى للتحول الديمقراطى مقترنا بآليات محددة للاقتراب من التفاهم العام الغائب على أسس هذا التحول، فى ظل الانقسام الثقافى المتزايد الذى سنعرج عليه لاحقا.

ومع تجاهل الأهمية القصوى لهذا التفاهم العام، تركن أحزاب المعارضة الى المطالبة المتكررة الى حد الملل باصلاح ديمقراطى شامل. ويحدث ذلك بشكل منفرد، وبشكل جماعى أ و شبه جماعى، فى صورة بيانات ووثائق تصدر عن رؤساء الاحزاب أو ممثليهم فى مناسبات عدة.

ورغم تنامى مخاوف بعض هذه الاحزاب، وخاصة حزب التجمع اليسارى، من المعارضة الاسلامية السياسية فى السنوات الاخيرة، لم يؤد ذلك لتطوير خطابها فى مجال الاصلاح الديمقراطى، فلم يصدر عن حزب التجمع مثلا، الذى انخرط بعض قادته فى معركة مقدسة ضد الاسلاميين، أى تصور بشأن كيفية تحقيق الاصلاح الديمقراطى فى ظل هذا الصدام. ولذلك فمن الظواهر اللافتة للانتباه ان يوقع حزب التجمع الى جانب

حزب العمل وجماعة الاخوان على بيانات ووثائق تطالب بالاصلاح الديمقراطى، فى الوقت الذى تتصاعد الحرب بينها. ولا يعنى ذلك سوى عدم جدية هذه الوثائق، التى يقول لسان حال الموقعين عليها: وقع وامض الى حال سبيلك، لتواصل حربك على من وقع بجوارك، بدلا من أن تدخل فى حوار معه

٢ – العلاقة بين المعارضة العلمانية والاسلامية:

أصبح الانقسام الثقافى مظهرا بارزا لأزمة المعارضة المصرية، ومصدرا إضافيا لأزمة النظام التعددى المقيد، فأحد أهم شروط تطور هذا النظام نحو الديمقراطية هو قدرة أطرافه على التفاهم بشأن أسس هذه الديمقراطية وقواعد اللعبة فيها.

ومهما كان عدم استعداد نخبة الحكم لهذا التفاهم، فمن الضرورى أن تثبت المعارضة قدرتها على تحقيقه فيما بينها توطئة لاقامة «تكتل ديمقراطى» ضاغط يتمتع بالمصداقية. أما حين تعجز عن ذلك، وتنصرف الى خوض «حرب مرجعيات»، يصبح التحول الديمقراطى بعيد المنال. صحيح أن مشكلة الانقسام حول الاختيار الثقافى – الحضارى عميقة بالفعل، وأنه ليس من السهل التوصل الى تسوية تاريخية له. لكن الازمة ليست فى عمق المشكلة وصعوبة حلها، بقدر ما هى فى كيفية التعامل معها، أى أنها تكمن فى النهجين السائدين إزاءها وهما منهج الصدام حولها، ومنهج تجاهلها والقفز فوقها، بدلا من التصدى لها عبر حوار جدى وبذل الجهود لمعالجتها.

فالمنهج الصدامى، الذى يتبعه فريق من اليساريين والليبراليين من ناحية والاسلاميين من ناحية أخرى، يسمم أجواء الحياة السياسية كل يوم. ومن أكثر مظاهره الاخيرة فجاجة تلك المناظرة التى جرت بين أمينى حزبى التجمع والعمل فى فبراير ١٩٩٥ وكادت أن تنتهى باشتباك بين بعض انصار كل منهما. فقد جسد خطاباهما كل اعراض العلاقة بين المعارضة العلمانية والاسلامية عندما تأخذ طابعا صداميا: الانغلاق، ورفض الاخر واستبعاده وتشويه مواقفه وأفكاره، وتكييل الاتهامات، وانعدام التسامح، والعجز عن التواصل. فعند أمين حزب التجمع، يعتبر الاسلاميون (أو المتأسلمين كما يصفهم) ارهابين بالسليقة، ولا مجال للتقدم الا بالاجهاز عليهم. وعند أمين حزب

العمل، لا امكانية لاصلاح خارج الاطار الاسلامى الذى يتصوره، ومن ثم لا تعددية الا ضمن هذا الاطار.

ورغم الصدام والتناقض بين مشروعيهما، فهما يتشاركان فى ركائزهما المعرفية المتعلقة بتصور الذات والاخر. فكل منهما ينطلق من أنه يمتلك الحقيقة المطلقة ويمثل الخير، فيما يعبر الاخر عن نزعة شيطانية ضالة. وبالتالى فهما فى صراع لا مجال فيه الا لفوز مطلق أو خسارة مطلقة، حيث لا مكان لأدنى تفاهم ولا امكانية لمساومة أو حل وسط، ولا فرصة حتى لاتفاق حول كيفية ادارة الخلاف.

وفى مثل هذا المناخ، من الطبيعى أن يأتى بعض انصار كل منهما متحفزين للمواجهة والصدام قبل الاستماع، وعندما يستمعون الى ما يطرحه كلاهما، يزداد عزمهم على التصعيد وصولا به الى نهايته.

أما منهج التجاهل، أو محاولة القفز فوق مشكلة الانقسام الثقافى، فهو لا يقود سوى الى تكريسها وتبديد أى جهد يبذل من أجل التفاهم على مقومات وقواعد التطور الديمقراطى. ومن أبرز الحالات المعبرة عن هذا المنهج تجربة اللجنة التى تشكلت خلال «مؤتمر الحريات» الذى نظمته لجنة التنسيق بين النقابات المهنية فى اكتوبر ١٩٩٤ بهدف إعداد مشروع لوفاق وطنى على أسس ديمقراطية. وضمت تلك اللجنة، التى اختارها المؤتمر، مجموعة من الشخصيات تنتمى الى أهم الاحزاب والقوى السياسية وبعض المستقلين. وتطور عملها فى بداية ١٩٩٥ باتجاه مطالبة الاحزاب والقوى السياسية الرئيسية بتسمية ممثلين لها، اضافة لبعض المستقلين.

لكن بدلا من أن تكون هذه اللجنة بمثابة ساحة لحوار جدى يستهدف مواجهة أهم عوائق التحول الديمقراطى، وفى مقدمتها مشكلة الانقسام الثقافى، تغلب المنهج الذى يفضل القفز فوق هذه المشكلة. ودفع أصحاب هذا النهج فى اتجاه التركيز على صيغة النظام الديمقراطى المطلوب، دون الخوض فى الخلاف المتعلق بالانقسام الثقافى.

ولذلك لا ينتظر أن تأتى هذه اللجنة، التى لم ينته عملها حتى اعداد الورقة، بجدية. فقد تركزت مناقشاتها على المبادىء الديمقراطية العامة، على نحو يجعلها أقرب الى لجنة

للقانون الدستورى، أو على الأكثر لجنة لاعادة انتاج وتطوير البيانات والوثائق الصادرة من أحزاب وقوى المعارضة خلال السنوات الماضية.

وتدل هذه التجربة على أن الجماعة السياسية المصرية مازالت بعيدة عن ادراك مخاطر العجز عن معالجة مشكلة الانقسام الثقافى. ففى ظل استمرار هذا العجز، يصعب التفاهم على مقومات النظام الديمقراطى. وتتواصل المخاوف المتبادلة وخاصة مخاوف فريق متزايد من العلمانيين من انقلاب الاسلاميين على الديمقراطية اذا أمكن تحقيقها. لكن الواقع أنه لا سبيل لهذه الديمقراطية بدون التفاهم على تسوية للانقسام الثقافى يتيح تحويل الصراع الراهن على ايديولوجيات ومشاريع كلية الى تنافس بين سياسات وبرامج محددة. فعندما يستعر الصراع الكلى، تتراجع فرص التحول الديمقراطى، حيث تغدو السلطة السياسية بمثابة غنيمة يريد كل طرف أن يظفر بها لاستخدامها ضد خصومه، استبعادا فى الحد الادنى واستباحة فى الحد الاقصى.

ويقودنا ذلك لالقاء نظرة سريعة على مخاطر العجز عن معالجة مشكلة الانقسام الثقافى.

رابعا: الافق المسدود للتحول الديمقراطى:

يؤدى المنهج الصدامى بشأن الانقسام الثقافى الى تسمم أجواء الحياة السياسية، وتزايد الاستقطاب على نحو يحمل نذر اتساع نطاق العنف المتبادل فى المستقبل ويهدد هامش الحرية المتاح فى ظل التعددية المقيدة.

وفضلا عن ما يؤدى اليه هذا المنهج من تفاقم أزمة المعارضة، فهو يقود الى اتجاه نظام الحكم لتصعيد المواجهة مع التيار الاسلامى السياسى، على نحو يضعف وزن عناصره الأكثر اعتدالا واستعدادا للتفاهم حول مقومات الديمقراطية وقواعد اللعبة السياسية.

لكن المنهج الذى يتجاهل جوهر مشكلة الانقسام الثقافى ليس أقل خطرا. ولم تكن انتكاسة التجربة الديمقراطية الجزائرية فى أحد أهم أبعادها، إلا نتاجا لهذا النهج الذى

تكاتفت تداعياته فى لحظة مواجهة الحقيقة، عندما جرت أول انتخابات نيابية حرة فى ديسمبر ١٩٩١.

وقد أسهمت تلك الانتكاسة فى تفاقم مشكلة الانقسام الثقافى فى مصر، نتيجة تزايد مخاوف نظام الحكم وقطاع من المعارضة العلمانية – كل لأسبابه– من التيار الاسلامى بشقيه المعتدل والمتطرف. وساعد الغموض النسبى فى موقف التيار الاسلامى الرئيسى المعتدل (الاخوان)، ازاء بعض جوانب المسألة الديمقراطية، على دعم مخاوف المتخوفين فى المعارضة العلمانية. كما أدى تصاعد العنف فى الفترة من أوائل ١٩٩٢ الى اوائل ١٩٩٤ على دعم مخاوف نخبة الحكم.

ولا يعنى ذلك انه لم يحدث أى تقدم فى موقف تيار الاخوان المسلمين تجاه المسألة الديمقراطية، لكنه يظل غير كاف لتبديد المخاوف. ويمكن الاشارة بصفة خاصة الى الوثيقة الصادرة عن الاخوان فى فبراير ١٩٩٤ بعنوان : (موجز عن الشورى وتعدد الاحزاب فى المجتمع المسلم).

ولذلك مازال على تيار الاخوان أن يؤكد التزامه القاطع بالديمقراطية، مثلما انه على المعارضة العلمانية وشبه العلمانية إدراك أهمية التفاهم على صيغة عصرية مستنيرة للاسلام (كنظام قانونى وكأسلوب حياة) فى اطار دولة ديمقراطية مدنية. ويصعب التطلع الى ذلك بدون حوار جدى يستهدف وضع حد للانقسام الثقافى.

وهذا هو الدرس الذى ينبغى استخلاصه من تجربة الجزائر. لكن الواضح أن ما استخلصته نخبة الحكم وقطاع من المعارضة العلمانية منها بعيد عن هذا الدرس. فقد استخلصا ان القبول بالتيار الاسلامى السياسى والتعايش معه هو مصدر الكارثة. وانطلق قطاع من المعارضة العلمانية ليشن حربا على تيار الاخوان تتجاوز قضية الاختيار الثقافى– الحضارى الى ادانة هذا التيار وتجريمه والمماثلة بينه وبين تيار العنف، سعيا لاستبعاده من الساحة السياسية.

أما القطاع الآخر من هذه المعارضة، والذى يؤيد مشاركة تيار الاخوان فى الحياة السياسية والاندماج فيها، فلم يستخلص بدوره، ومثله مثل هذا التيار نفسه، الدرس

الجوهرى للانتكاسة الجزائرية. وهذا الدرس هو أنه لا يمكن التطلع الى تحول ديمقراطى مستقر الا عبر تفاهم عام على مقومات الديمقراطية وموقع الاسلام منها.

وترجع أهمية ذلك الى كون النظام الديمقراطى يقوم على مزيج من التنافس والصراع، ومن التفاهم والاجماع. والقاعدة هنا أن كلما كان التنافس على سياسات وبرامج اكثر من مشروعات واختيارات كلية، يمكن لآليات الديمقراطية أن تعمل وتستمر وتستقر. ويستلزم ذلك أن تكون الجماعة السياسية قادرة على التوصل الى تفاهم وتوافق بشأن القضايا التى يمثل تصاعد الصراع حولها تهديدا جوهريا لفرص التحول الديمقراطى، أو للنظام الديمقراطى بعد انجاز هذا التحول. واذا نجحت فى ذلك، يمكن إرساء تقاليد للممارسة الديمقراطية تأخذ فى الانتشار من الجماعة السياسية الى المجتمع.

لكن أثبتت الجماعة السياسية المصرية حتى الان عجزها، ليس فقط عن تحقيق تفاهم حول موقع الاسلام من النظام الديمقراطى، وانما ايضا عن ادراك ضرورة هذا التفاهم ومخاطر غيابه. ولذلك لم تسهم «لجنة الميثاق الوطنى» التى سبقت الاشارة اليها، فى تحقيق أى تقدم عندما استبعدت هذه القضية.

فمن شأن هذا الاستبعاد ان يظل تيار الاخوان يدعو الى صيغة غامضة للشريعة الاسلامية تفتقد للتعريف والتحديد، ولا ضمان لعدم تعارضهامع الطابع الديمقراطى والمدنى للنظام السياسى الذى نصبو اليه، بافتراض إمكان تحققه. ويفاجأ الاخرون حال فوز هذا التيار فى انتخابات حرة، بافتراض اجراءها، بذلك التعارض الذى لم يعملوا على محاولة تجنبه من خلال التفاهم على صيغة واضحة وعصرية للاسلام فى اطار نظام ديمقراطى مدنى، يلتزم الجميع بها ويتفقون على ضمانات محددة لهذا الالتزام.

ومن شأن هذا الاستبعاد أيضا أن يظل العلمانيون المتشددون يتطلعون لازالة أى أثر للاسلام فى النظام السياسى، نتيجة لمفهومهم المغالى فى الفصل بين الدولة والدين.

وفى الحالتين، تكون النتيجة انهيار النظام الديمقراطى فى مهده، أو – وهو الارجح– اخفاق محاولات اقامته اصلا. فيتقتضى التحول للديمقراطية والحفاظ عليها قاسما مشتركا، أى مساحة معتبرة للتفاهم والاجماع، والتزام بعدم الخروج على هذا القاسم.

وترتبط أهمية القاسم المشترك، أو مساحة التفاهم والاجماع، بمسألة جوهرية فى النظام الديمقراطى، وهى تلك المتعلقة بحدود التفويض الانتخابى. فالديمقراطية لا تعرف التفويض الشامل، الذى يغطى كل أوجه الحياة السياسية والاجتماعية، ويفرز مشروعات احتكارية سواء للوطن أو للدين. ولذلك ينبغى التفاهم على مدلول مفهوم الاغلبية ووضع حد لميل الاحزاب والقوى السياسية الى تحميل هذا المفهوم مدلولات غير ديمقراطية، ولا تكاد تختلف عن مفهوم الاجماع بمدلوله الشمولى والسلطوى، لدى الانظمة التى تزعم الحكم باسم الشعب بعد أن تستبعد اجزاء منه وتلصق بها كل الصفات الشيطانية. ففى الحالتين، يعطى الحكم لنفسه تفويضا مطلقا يجيز له عمل كل شىء.

وعندما يسود هذا المدلول فى بلاد تخطو خطواتها الاولى نحو الديمقراطية، لابد أن يحمل فى ثناياه خطر تقويض هذه الديمقراطية.

فالتفويض الانتخابى الديمقراطى هو تفويض جزئى نسبى محكوم بقيد موضوعى وآخر زمنى. أما القيد الموضوعى فهو ينبع من المقومات الاساسية للدولة والمجتمع، التى تتفاهم عليها القوى الرئيسية وتلتزم باحترامها، فلا يجوز تعديل اى منها الا بالتراضى فيما بينها. وفى حالة بلد مسلم مثل مصر، يصح أن تكون قضية الاسلام فى صلب هذا التفاهم العام. فاذا كان العلمانيون يرفضون احتكار اى تيار للاسلام فهذا يعنى ان يكون الاسلام ملكا للجميع إما كدين او كتراث حضارى. ويستتبع ذلك أن يتفق الجميع على موقعه فى النظام السياسى، لا على استبعاده من مقومات هذا النظام، لأن منطق الاستبعاد يقود التيار الاسلامى للسعى الى احتكار الاسلام، واذا كان الاسلاميون يريدون الاندماج فى النظام السياسى مع غيرهم، فهذا يعنى أن يقبلوا بأن يكون الاسلام أحد مقومات هذا النظام، وليس المقوم الوحيد له. وهذا هو جوهر الصفقة التى نقترحها كمدخل لتسوية تاريخية للانقسام الثقافى.

ودون الدخول فى تفاصيل الآن، يمكن أن تقوم هذه التسوية من الناحية الاجرائية على ركيزتين: الاولى هى التفاهم على تحقيق الانسجام بين الشريعة الاسلامية فى اطار صيغة عصرية وبين النظام القانونى، وعلى الاسس التى تضمن هذا الانسجام فى عملية التشريع على قاعدة أن (المشرع لا يحلل حراما، ولا يحرم حلالا) دونما اخلال بالطابع

الديمقراطى والمدنى للنظام السياسى. والثانية: ان يكون برنامج الحزب الاسلامى، أو الاحزاب الاسلامية، منسجما مع هذا الطابع وواضحا فيما يتعلق بالسياسات التى سيتبناها اذا وصل للسلطة.

وأما القيد الزمنى، فهو يتمثل فى الفترة المحددة لبقاء الحزب أو الائتلاف الحاصل على الاغلبية فى السلطة، والتى يتوجب الذهاب فى نهايتها الى انتخابات جديدة.

ولا سبيل لأن يتقدم النمط التعددى المقيد فى اتجاه الديمقراطية الا عبر تأكيد هذا المدلول النسبى الجزئى لمفهوم الاغلبية. فى اطار تفاهم عام على المقومات الرئيسية للنظام السياسى الديمقراطى التى لا يحق لأى طرف تغييرها بارادة منفردة تحت شعار انه حصل على الأغلبية فى لحظة معينة، ومهما كان حجم هذه الاغلبية. وعندما يتيسر دمج قضية الاسلام ضمن هذه المقومات، يمكن وضع حد للانقسام الثقافى وما يرتبط به من استقطاب ومعارك. ويقتضى ذلك، كما سبق، حوارا جديا بأفق التفاهم والتراضى، أى حوار تفاوضى يقود الى صيغة تعاقدية تنطوى على التزامات وتعهدات وضمانات متبادلة. فعندما لا تكون الجماعة السياسية موحدة ثقافيا وحضاريا، لا بديل عن الاقتتال سوى السعى للتفاهم على مقومات وقواعد اللعبة فى النظام الديمقراطى. ومازال الموضوع مطروحا.